المحور الأولى: الجانب الإجرائي الوصفي للسياسة الخارجية

الأهمية العلمية والعلمية لدراسة السياسة الخارجية

د/ محزم عبد المالك

قسم العلوم السياسية، جامعة أم البواقي

يتناول هذا المقياس النظريات والأساليب المستخدمة في تحليل السياسة الخارجية. وقد تم تنظيم هذا المقرر على النحو التالي: أولاً، تم عرض ماهية السياسة الخارجية الجانب الإجرائي والوصفي. بعد ذلك، تتم مناقشة الأساليب المختلفة لتحليل السياسة الخارجية. يتم تقديم حجج النظريات الرئيسية باستخدام نهج "مستوى التحليل" الذي يتناول مستوى النظام الدولي، ومستوى الدولة القومية، ومستوى صانع القرار الفردي

أهمية دراسة السياسة الخارجية

تحليل السياسة الخارجية هو دراسة إدارة العلاقات الخارجية وأنشطة الدول القومية، بخلاف سياساتها الداخلية. تتضمن السياسة الخارجية أهدافًا واستراتيجيات وتدابير وأساليب ومبادئ توجيهية وتوجيهات وتفاهمات واتفاقيات وما إلى ذلك، والتي من خلالها تدير الحكومات الوطنية علاقات دولية مع بعضها البعض ومع المنظمات الدولية والجهات الفاعلة غير الحكومية. جميع الحكومات الوطنية، بحكم وجودها الدولي المنفصل، ملزمة بالانخراط في سياسة خارجية موجهة نحو الحكومات الأجنبية والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. تريد الحكومات التأثير على أهداف وأنشطة الجهات الفاعلة الأخرى التي لا تستطيع السيطرة عليها بشكل كامل لأنها موجودة وتعمل خارج نطاق سيادتها .تتكون السياسات الخارجية من أهداف وتدابير تهدف إلى توجيه القرارات والإجراءات الحكومية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، وخاصة العلاقات مع الدول الأجنبية. تتطلب إدارة العلاقات الخارجية وضع خطط عمل مدروسة بعناية تتكيف مع المصالح والاهتمامات الخارجية – أي الأهداف – للحكومة. المسؤولون الحكوميون في المناصب القيادية – الرؤساء، ورؤساء الوزراء، ووزراء الخارجية، وزراء الدفاع، ووزراء المالية، وما إلى ذلك، إلى جانب أقرب مستشاريهم [1]

تحليل السياسة الخارجية هو عملية دراسة وفهم القرارات والإجراءات التي يتخذها دولة معينة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الدول الأخرى والمؤسسات الدولية. تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف والمصالح التي تحاول الدولة تحقيقها في الساحة الدولية، وتشمل عادة قضايا مثل الأمن القومي، والتجارة، والتعاون الدولي، وحقوق الإنسان، والبيئة، والنزاعات الدولية، والتحالفات العسكرية، وغيرها.

تحليل السياسة الخارجية يشمل فهم العوامل المؤثرة في صنع القرارات الخارجية وتشكيلها، مثل المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة، والتوجهات السياسية للحكومة، والعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، وقيادة الدولة وتكوينها.

1

في عملية تحليل السياسة الخارجية، يتم جمع وتحليل المعلومات والبيانات ذات الصلة، سواء كانت تتعلق بسياسات الدولة، أو تصريحات المسؤولين الحكوميين، أو تحركات الدولة على الساحة الدولية. يتم تقييم هذه البيانات وتفسيرها لفهم الأهداف والاستراتيجيات التي تتبعها الدولة في سياستها الخارجية.

تحليل السياسة الخارجية يمكن أن يكون أداة قوية لتوجيه القرارات السياسية وتطوير السياسات الخارجية المستقبلية. يساعد في تحديد المصالح والتحديات التي تواجهها الدولة، وفهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، وتقييم الآثار المحتملة للقرارات السياسية.

يجب أن يشمل تحليل السياسة الخارجية أيضًا النظر في العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والدينية التي تؤثر على العلاقات الدولية وتشكل السياسة الخارجية للدولة.

من المهم أن يكون تحليل السياسة الخارجية مستندًا إلى معلومات دقيقة وموثوقة، ويستند إلى منهجية علمية. كما يجب مراعاة التغيرات المستمرة في الساحة الدولية وتطورات الأحداث العالمية لضمان أن التحليل يكون حديثًا وملائمًا للوضع الراهن.

1. ماذا يجب أن نأخذه في الاعتبار عند تحليل السياسة الخارجية:

تحليل السياسة الخارجية يتطلب أخذ العديد من العوامل في الاعتبار، حيث يساهم كل منها في تشكيل وتأثير السياسة الخارجية للدولة. وفيما يلي بعض العوامل الرئيسية التي يجب أن يتضمنها تحليل السياسة الخارجية:

- **المصالح الوطنية:** يجب أن يتم تحليل المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية التي تحاول الدولة تحقيقها من خلال سياستها الخارجية.
- **العوامل الداخلية:** يجب مراعاة العوامل الداخلية التي تؤثر على صنع القرار الخارجي للدولة، مثل النظام السياسي، والأجندة السياسية، والمؤسسات الحكومية، والرأي العام.
- **العلاقات الدولية:** يجب تحليل العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط الدولة ببقية الدول والمؤسسات الدولية، بما في ذلك الحلفاء والشركاء التجاريين والمنافسين والمنظمات الإقليمية والدولية.
- **العوامل الجيوسياسية:** يجب أن يتم تقييم العوامل الجغرافية والاستراتيجية والعسكرية التي تؤثر على السياسة الخارجية، مثل الحدود، والموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي، والنفوذ العسكري.
- **العوامل الاقتصادية:** يجب أن يتم تحليل العوامل الاقتصادية التي تؤثر على السياسة الخارجية، مثل التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والعلاقات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- **العوامل الثقافية والدينية:** يجب أخذ العوامل الثقافية والدينية في الاعتبار، حيث يمكن أن تؤثر على التوجهات والسلوك الخارجي للدولة، وتشكل العلاقات الدولية.
- **التحديات والفرص العالمية:** يجب مراعاة التحديات العالمية مثل النزاعات الدولية، والإرهاب، والتغيرات المناخية، والمشكلات الصحية العالمية، وتقييم كيفية تأثيرها على السياسة الخارجية.

هذه مجرد بعض العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار في تحليل السياسة الخارجية. قد يتغير التركيز والأولويات حسب السياق والدولة المعنية.

3. الأهمية المعاصرة للسياسة الخارجية:

هناك طريقتان تتمثل فيهما السياسة الخارجية ذات الصلة المستمرة بدراسة السياسة العالمية. **الأولى**، تتعلق بجدول أعمال السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين وتجديد الاهتمام بالسياسة الخارجية في حد ذاته. **والثانية**، يرتبط بشكل أوثق بالحوار الأكاديمي بين أدبيات السياسة الخارجية و نظرية العلاقات الدولية.

على مدار السنوات الثلاثين السابقة ، كانت المناقشات المهيمنة في حقل العلاقات الدولية تحوم حول هيكل/بنية النظام الدولي:على سبيل المثال لماذا انخفضت الثنائيات وطبيعة استبدالها – نظام أحادي القطب أو الانجراف نحو تعدد الجدل؟ لكن أحداث 11 سبتمبر 2001 غيرت هذا ، في المقام الأول لأنها ركزت الانتباه على حد سواء على مركزية القرارات التي تتخذها الشبكات الأصولية غير الحكومية ، وكذلك الدول السيادية ، وعلى الحلفاء الذين وقفوا "كتفًا إلى كتف" لهزيمة تنظيم القاعدة. قد يميل القراء إلى القول بأن السياسة الخارجية ليس لها دور في شرح السلوك المحدد لخطوطي بروتو مثل الدولة الإسلامية ، أو شركة متعددة الجنسيات مثلApple آبل ، أو كيان إقليمي مثل الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك ، من وجهة نظرنا ، يمكن أن تنطبق السياسة الخارجية ، على الرغم من ارتباطها تقليديًا بسلوك الدول ، على قدم المساواة لشرح سلوك مجموعة من الجهات الفاعلة الأخرى. وبالتالي، من الممكن تمامًا التحدث عن المنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية والحكومات الإقليمية والعابرة الوطنية الجماعات الإرهابية ، ومجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الأخرى غير القائمة على الدول على أنها لديها ونشر أجانب.[2]

يقدم "والتر كارلسنيس" Walter Carlsnaes تعريفًا كلاسيكيًا، على سبيل المثال، حيث تعرف السياسة الخارجية "تلك الأفعال التي يتم توجيهها نحو الأهداف والظروف والجهات الفاعلة –سواء كانت حكومية أو غير حكومية –التي يرغب الممثلون الحكوميون في التأثير عليها والتي تقبع خارج الشرعية الإقليمية لهم، والتي يعبر عنها بأهداف وتعهدات و/أو توجهات صريحة ومعلنة ، يتبعها ممثلون حكوميون يتصرفون نيابة عن مجتمعاتهم السيادية." [3] بالنسبة لكثير من علماء العلاقات الدولية، فإن العمليتين المزدوجتين للعولمة والاعتماد المتبادل–الترابط–المتزايد اللتان اكتسبتا قوة في التسعينيات من القرن الماضي، تحدتا دور الدولة كفاعل بطرق هيكلية واقتصادية، مما يجعل التركيز على السياسة الخارجية المركزة على الدولة أقل أهمية في تفسير العلاقات الدولية مقارنة بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، جادل بعض العلماء، بإن العولمة والترابط لم تؤديا إلى تلاشي الدولة وترجعها، بل جعلاتها أكثر تقييدًا وأكثر أهمية. أصبحت الدولة أكثر قيدًا بسبب زيادة عدد القيود على حرية الدولة في التصرف كما ترغب؛ فالعولمة أنشأت شبكة من الترابط المتبادل التي أضعفت قدرة الدولة على التحكم في مصيرها الخاص. ولكن الدولة كانت أيضًا أكثر أهمية من أي وقت مضى، ببساطة لأن السكان لا يزالون يتوقعون من الدولة التخفيف من آثار العولمة، ولكن الآن يفعلون ذلك في نطاق أوسع بكثير من أي وقت مضى (من الاستثمار الداخلي إلى تغير المناخ). وبالتالي، فإن العولمة والترابط لم تنهك حيوية السيادة الدولية، ولكنها جعلت ممارسة الدبلوماسية أكثر تعقيدًا.

وخير مثال على ذلك هو تأثير "رد الفعل" لقرارات السياسة الخارجية على الناخبين المحليين؛ على سبيل المثال ، يجادل منتقدو التدخل العسكري في أماكن مثل ليبيا ، ومؤخراً ضد الدولة الإسلامية ، بأن محاولات القضاء على التهديدات من خلال العمليات/الوسائل العسكرية غالبا ما يولد حالة

2
3

أكبر من اللأمن في المجتمع أو المنطقة المتدخل فيها ؛أو على النظام الدولي بشكل عام. مما يؤدي بدوره إلى تقلبات تؤثر على المنطقة بأكملها، كما رأينا مؤخرًا في أزمة الهجرة في الاتحاد الأوروبي.

ترتبط هذه الملاحظة بتعليقنا السابق حول قابلية مفهوم السياسة الخارجية للجهات الفاعلة الأخرى بخلاف الدولة. نحن الآن أكثر ميلاً إلى فهم "السياسة الخارجية" كمزيج من المدخلات والمخرجات التي تنطبق على سلوك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بدءًا من المؤسسات العالمية إلى الحركات الاجتماعية المؤثرة والجهات الفاعلة الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي. مرة أخرى، يعد الحديث عن المفاوضات بعد قرار "بريكست" في المملكة المتحدة مثالًا جيدًا على التشكيلة الهائلة من الجهات الفاعلة والدوافع التي تشكل هذه المدخلات والمخرجات. تستخدم جميع هذه الجهات الفاعلة السياسات الخارجية وبالتالي لها تأثير كبير على الدول والمجتمعات والمنظمات الأخرى.

المجال الثاني الذي يزداد فيه أهمية السياسة الخارجية هو فيما يتعلق بمساهمتها المبتكرة في فهم سلوك الجهات الفاعلة الدولية. في حين أن تحليل السياسة الخارجية غالبًا ما يركز على الدولة كفاعل السياسة الخارجية المركزي، إلا أن ذلك لا يعني قبول الافتراضات الأساسية للواقعية. تمامًا كما يمكن دراسة النظام الدولي وفقًا لإطارات نظرية مختلفة، يمكن القول نفس الشيء عن السياسة الخارجية. في الواقع، أحد الدوافع وراء كتاب السياسة الخارجية هو ربط العمل النظري التقليدي والمعاصر في السياسة الخارجية بالتيارات الأوسع في نظرية العلاقات الدولية وبشكل أقل بالانضباط السياسي. يظهر أمثلة على إعادة تكامل الجوانب الرئيسية لنظرية العلاقات الدولية مع قضايا السياسة الخارجية في الجزء الأول من الكتاب، حيث يقوم النظراء النظريون الرائدين بتسليط الضوء على أهمية النظريات الرئيسية للعلاقات الدولية: الواقعية والليبرالية والبنائية، جنبًا إلى جنب مع أداة تحليل الخطاب. في الجزء الثاني، يستخدم المؤلفون السياسة الخارجية في الممارسة العملية.